أولا/ المجموعات القانونية في بلاد الرافدين

يرتبط ظهور التشريع في بلاد النهرين بظهور الكتابة منذ حوالي الالف الرابعة قبل الميلاد، ولقد عرفت بلاد ما بين النهرين تشريعات متعاقبة، يجعل من المتمعن فيها ان يكتشف التطور الحضاري الذي بلغته في شتى المجالات وخاصة المجال القانوني.

ونجد من أهم هذه القوانين:

1/ قانون الاصلاح الاجتماعي: هو اول قانون ظهر سنة 2360 ق م واكتشف في مدينة لاكاش العراقية، ويطلق عليه هذا الاسم (قانون الاصلاح الاجتماعي) لأن نصوصه تنظم مجالات اجتماعية، كمنع تسلط الاغنياء على الفقراء، معاقبة اللصوص والقتلة وغيرها.

2/ قانون إشنونة: سمي نسبة لمدينة اشنونة، وتعود كتابة هذا التشريع لسنة 1930 ق م وقد دُون باللغة الأكدية ويتضمن ديباجة وواحد ستون مادة تناولت مسائل مختلفة كنظام الطبقات الاجتماعية اذ يعتبر اقدم تشريع قسم المجتمع الى ثلاث طبقات، ونظم البيوع التجارية كأسعار السلع وغيرها من المسائل، وقد اكتشف هذا القانون سنة 1947.

3/ قانون عشتار لبت: اصدره الملك عشتار الذي حكم حوالي سنة 1870 ق م، ويحتوي هذا التشريع المدون باللغة السومرية، على ديباجة وثلاثون مادة وخاتمة، والمسائل التي نظمها هذا القانون هي نظام الأسرة، نظام الملكية العقارية والمنقولة، نظام الرق والعبودية.

4/ قانون حمورابي Hammurabi: لا تختلف أي من الدراسات على أن شريعة حمورابي أحد أقدم القوانين المكتوبة على مر التاريخ، بل وأكثرها اكتمالا، وينسب إصدار هذا التشريع الى الملك حمورابي سادس ملوك بابل وأشهرهم على الإطلاق حوالي سنة 1700 ق م، ويحتوي هذا التشريع المدون باللغة الاكدية على ديباجة ومائتين واثنان وثمانون 282 مادة وخاتمة، واكتشف هذا القانون العالم الفرنسي جاك دي مورغان سنة 1902 م في مدينة سوس بإيران حاليا.

وقد وجد هذا القانون منقوشا على لوح حجري من نوع الديوريت طوله 2.25 م وعرضه 1.21م وهو مقسم الى 51 عمود وكل عمود يحتوي على مواد قانونية كتبت بالحروف المسمارية ويوجد هذا القانون بمتحف اللوفر بباريس.

أ/ مصادره: قصد تشريع حمورابي توحيد التشريع في مجتمع بلاد الرافدين من خلال جمعه في شكل قانون مكتوب لهذا نجد أهم مصادر هذا القانون هي:

القوانين السابقة: حاول حمورابي الاستفادة من القوانين التي سبقت تشريعه، خاصة النصوص والقواعد التي توصف بأنها اكثر عدالة وأبعد الظالمة منها، فاستفاد من قانون اورنامو كيفية صياغة النص القانوني، ومن قانون اشنونة في مجال العمل الزراعي وبعض العقوبات.

الأحكام القضائية: تأثر حمورابي بالأحكام الصادرة من القضاء، خاصة في المسائل المتعلقة بالأسرة كالزواج والطلاق والميراث بالإضافة للأحكام المتعلقة باستغلال الوظيفة الدينية والإدارية.

الاجتهادات والمراسيم الملكية: اعتاد الملوك في بلاد النهرين، في ظل ممارستهم لسلطاتهم، على إصدار مراسيم إجرائية، غايتها معالجة الأوضاع التي تتطلب حلا سريعا واستثنائيا، وقد اصدر الملك حمورابي منذ بداية حكمه الى غاية وضع قانونه، أوامر ملكية حُررت بسبب القضايا التي كانت سائدة في بلاد الرافدين، والتي قام بتثبيتها في ما بعد عند صدور قانونه.

ب/ مميزاتـــه: نظرا لأهمية قانون حمورابي بوصفه مرجع قانوني في بلاد النهرين وما جاورها، يمكن القول انه يتصف بجملة من المميزات نذكر منها:

.0.صياغته بأسلوب قانوني واضح، اذ استعمل صيغتين في نصه حسب مكانة الأشخاص الفقراء والاغنياء، وايضا استخدام عبارات موجزة بعيدة عن الإطالة والحشو.

.0.يوصف تشريع حمورابي، بأنه تشريع غير ديني ويتجلى هذا الوصف بخلو تشريعه من القواعد والأحكام الدينية، فاعتبر تشريع علماني بحت.

.0. حقق العدالة القانونية حسب الطبقات الاجتماعية التي تُكون المجتمع البابلي، فلبى حاجيات المجتمع البابلي في ميدان التشريع الى حد كبير.

.0.اهتم قانون حمورابي بحماية الضعفاء فمثلا، يعد باطلا بيع مال القاصر، فتح المجال للعبيد لممارسة التجارة بهدف تحرره من العبودية...الخ

ثانيا/ مظاهر النظم القانونية الرافدية

سادت في بلاد الرافدين نظم عديدة تعكس بحق ما كان موجودا في المجتمع وتتمثل في:

1/ نظام الحكم: عرفت بلاد الرافدين عدة انواع من الحكم وذلك حسب النظام الذي استقرت عليه مختلف الشعوب التي تولته، فكان الحكم موزعا بين الملك والكهنة والاسياد ويظهر ذلك من خلال:

أ/ من الناحية السياسية: كان النظام الملكي هو النظام المطبق في بلاد الرافدين، فالملك هو حاكم المدينة وهدفه نشر العدل وحماية الضعفاء ورفاهية شعبه، غير سلطته تبقى مقيدة من طرف الكهنة الذين يتمتعون ببعض النفوذ عند تنصيب الملك الذي لا يصبح شرعيا الا بمباركتهم.

ب/ من الناحية الادارية: كان الملك يستعين بعدد من الموظفين سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي لإدارة شؤون العامة، وهذا يعني ان الادارة في عهد الملك حمورابي كانت على نوعين، ادارة مركزية يرأسها الملك بمساعدة مجموعة من الموظفين وكان من بين اختصاصاتهم جمع الضرائب، وادارة محلية يشرف عليها حكام الاقاليم تحت رقابة الملك، وتتمثل اختصاصات هؤلاء الحكام في تقديم الضرائب للموظفين المركزيين.

ج/ من الناحية القضائية: كان للكهنة سلطة كبيرة في الميدان القضائي، ولكن الملك حمورابي قلص من نفوذهم، وأوكل مهمة القضاء لقضاة مدنيين اصبحوا هم اصحاب الاختصاص الاصيل في تلقي الدعاوى القضائية، وقد قسم القضاء الى اربعة انواع وهي:

الوالي: وهو الموظف الاساسي لمدينة ويحكم خاصة في المسائل المتعلقة بالنظام العام.

حاكم المدينة: وهوالمسؤول عن الجرائم المرتكبة في المدينة خاصة دريمة قطع الطريق والسرقة.

المجالس القضائية: وهي تابعة للملك ويترأسها الوالي او حاكم المدينة

قضاة المقاطعات: قضاتها لهم صلاحيات ادارية، كادارة الاموال الملكية ورقابة اموال المدينة.